المجيء بالصدق على الحقيقة له E والتصديق بما جاء به وإن عمه وأتباعه صلى ا تعالى عليه وسلم لكنه فيهم أظهر فليحم عليه للتقابل وفي الكشف الأوجه أن لا يحمل على التوزيع غاية ما في الباب أن أحد الوصفين في أحد الموصوفين أظهر وعليه يحمل كلام الزمخشري الموهم للتوزيع وحمل بعضهم الموصول على الجنس فإن تعريفه كتعريف ذي اللام للجنس والعهد والمراد حينئذ به الرسل والمؤمنون .

وأيد إرادة ما ذكر بقراءة ابن مسعود والذين جاءوا بالصدق وصدقوا به وزعم بعضهم أنه أريد والذين فحذفت النون كما في قوله : إن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم مالك وتعقبه أبو حيان بأنه ليس بصحيح لوجوب الضمير في الصلة حينئذ كما في البيت ألا ترى أنه إذا حذفت النون من اللذان كان الضمير مثنى كقوله : أبني كليب إن عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا وقال علية وأبو العالية والكلبي وجماعة الذي جاء بالصدق هو الرسول صلى ا عليه وسلّم والذي صدق به هو أبو بكر رضي ا تعالى عنه وأخرج ذلك ابن جرير والبارودي في معرفة الصحابة وابن عساكر من طريق أسيد بن صفوان وله صحبة عن علي كرم ا تعالى وجهه وقال أبو الأسود ومجاهد في رواية وجماعة من أهل البيت وغيرهم : الذي صدق به هو علي كرم ا تعالى وجهه وأخرجه ابن مردويه عن أبي هريرة مرفوعا إلى رسول ا صلى ا تعالى عليه وسلم وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن السدي أنه قال : الذي جاء بالصدق جبريل عليه السلام وصدق به هو النبي صلى ا تعالى عليه وسلم قيل : وعلى الأقوال الثلاثة يقتضي إضمار الذي وهو غير جائز على الأصح عند النحاة من أنه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته مطلقا أي سواء عطف على موصول آخر أم لا .

ويضعفه أيضا الإخبار عنه بالجمع وأجيب بأنه لا ضرورة إلى الإضمار ويراد بالذي الرسول صلى ا تعالى عليه وسلم والصديق أو علي كرم ا تعالى وجههما معا على الصلة للتوزيع أو يراد بالذي جبريل عليه السلام والرسول صلى ا تعالى عليه وسلم معا كذلك وضمير الجمع قد يرجع إلى الإثنين وقد أريد بالذي ولا يخفى ما ذلك من التكلف وا تعالى أعلم بحال الأخبار ولعل ذكر أبي بكر مثلا على تقدير الصحة من باب الإقتصار على بعض أفراد العام لنكتة وهي في أبي بكر رضي ا تعالى عنه كونه أول من آمن وصدق من الرجال وفي علي كرم ا تعالى وجهه كونه من أول من آمن وصدق من الصبيان ويقال نحو ذلك على تقدير صحة خبر السدي ولا يكاد يصح لقوله تعالى : فيما بعد ليكفر الخ وبما ذكر يجمع بين الأخبار إن صحت ولا يعتبر في شيء منها الحصر فتدبر وقرأ أبو صالح وعكرمة بن سليمان وصدق به مخففا أي وصدق به

الناس ولم يكذبهم به يعني أداه إليهم كما نزل عليه من غير تحريف فالمفعول محذوف لأن الكلام في القائم به الصدق وفي الحديث الصدق والكلام على العموم دون خصوصه E فإن جملة القرآن حفظه الصحابة عنه E وأدوه كما أنزل وقيل : المعنى وصار صادقا به أي بسببه لأن القرآن معجز والمعجز يدل على صدق النبي E وعلى هذا فالوصف خاص وقد تجوز في ذلك باستعمال صدق بمعنى صار صادقا به ولا كناية فيه كما قيل وقال أبو صالح : أي وعمل به وهو كما ترى وقريء